نظرة عامة عن اتفاق كوبنهاغن بشأن تغيّر المناخ

الإصدار 1.0

اقتراح بشأن اتفاق كوبنهاغن من أعضاء المنظمات غير الحكومية

David
Suzuki
Foundation

نظرة عامة عن اتفاق كوبنهاغن بشأن تغيّر المناخ – الإصدار 1.0

اقتراح بشأن اتفاق كوبنهاغن من أعضاء المنظمات غير الحكومية

I– الاتفاق الذي يحتاجه العالم

إن تغيّر المناخ ليس مجرد مأساة إنسانية ولكنّه يغيّر أسس البقاء على قيد الحياة على هذا الكوكب . ونحن ندرك أن فرصتنا للحدّ من تغيّر المناخ تتضاءل، لذلك فإن التعاون الدولي والالتزام غير المسبوقين ضروريان.

نحن بحاجة إلى التقدّم بسرعة أكبر وبإمكاننا ذلك عبر تحفيز العالم على المضي في مسار التنمية التي تعتمد على انبعاثات الكربون المنخفضة وهو مسار طموح وفعّال وعادل ويكفل بألا تتم التضحية بحق الفئات الأكثر ضعفًا في البقاء على قيد الحياة.

إن اتفاق كوبنهاغن بشأن تغيّر المناخ هو صيغة أولية لما سيبدو عليه الاتفاق في كوبنهاغن. فهو عمل مستمرّ، بالرغم من أن وجهات النظر حول الأهداف ومسارات الإنبعاثات الطموحة لن تتغيّر ، من المحتمل أن تتطور النقاط الدقيقة بالتماشي مع المفاوضات. يهدف الاتفاق على تشجيع البلدان وحثّها على التفكير بجدية بشأن مستوى الطموح والنطاق والتفاصيل التي يجب الاتفاق عليها في كوبنهاغن والمسار الذي يجب اتباعه وما سيأتي بعد ذلك.

يجمع اتفاق كوبنهاغن بشأن تغيّر المناخ الذي يجب أن يعتمد من قبل جميع الأطراف بين الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وطموحة بشأن التكيّف وخفض الإنبعاثات ، بدافع العلم والإنصاف، مع تحوّل التكنولوجيا والحفاظ على الغابات وتسريع التنمية المستدامة.

إن هذا الاقتراح المقدّم من قبل المنظمات غير الحكومية هو بمثابة شهادة على أنه من الممكن التوصّل اليوم إلى وضع اتفاق كوبنهاغن بشأن تغيّر المناخ. وكل ما يلزم هو أن تكون الأطراف منفتحة وتظهر تفانيًا حقيقيًا لإبرام اتفاق عادل وفعّال وقائم على العلم في الوقت المناسب لمنع متوسط درجات الحرارة من تخطّي عتبة الدرجتين المئويّتين الخطرة.

إن التوصّل إلى هذا التفاهم حول تغيّر المناخ بين 192 بلدا سيعني أن العالم قد بدأ يتعلّم كيفية إدارة هذا الكوكب. وسوف يؤدّي الفشل في التوصل إلى اتفاق قوي وفعّال في كوبنهاغن إلى تسريع الوصول إلى كيانات صغرى متنافسة وإلى الحروب على الموارد والتمزّق واللاجئين والكوارث الطبيعية .

إن مثل هذا الاتفاق في كوبنهاغن هو خطوة صغيرة بالنسبة إلى الحكومات ولكنه يمثّل خطوة كبيرة للبشريّة.

من وضع الوثيقة

وضع أفراد من جميع أنحاء العالم هذه الوثيقة التي تعكس الظروف والمناقشات الوطنية في البلدان مع العلم بأن التحوّل مطلوب. في حين أنّه في بعض الحالات تم تقديم تفاصيل كثيرة من المرجح أنّه لن يتمّ الاتفاق عليها كلها في كوبنهاغن ، تقدّم العناصر الأساسية لكل منها فهمًا لما يجب أن يتمّ الاتفاق عليه في كانون الأول / ديسمبر. وفي ما يلي موجز لهذه.

II- كيف يبدو الاتفاق

يقوم الاتفاق على فرضية أن لجميع الشعوب والأمم والثقافات الحق في البقاء على قيد الحياة وتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من الفقر.

على الاتفاق النهائي تحقيق التوازن بين الحاجة إلى الا جراءات على المدى القصير واليقين والرؤية على المدى المتوسط والبعيد حول جميع جوانب خطة عمل بالي والحاجة إلى اتخاذ شكل ملزم قانونا. يجب أن يكون الاتفاق طموحًا ولكن عليه أيضا حماية الناس الأكثر فقرا. ويجب ألا تكون هناك مقايضة بين الطموح والإنصاف .

ترسم الرؤية المشتركة الجهد الدولي المطلوب لمعالجة تغيّر المناخ في الأساس وفي الوقت عينه تلبية أهداف التنمية المستدامة. كما تبيّن الرؤية المشتركة الأهداف العالمية على المدى الطويل للأسس الأربع: التخفيف والتكيّف والتكنولوجيا والتمويل ، مظهرة ما يلزم لتحويل العالم إلى اقتصاد خال من الكربون خلال العقود القادمة، بما في ذلك خفض الإنبعاثات العالمية بما لا يقلّ عن 80 ٪ عن مستويات عام 1990 بحلول عام 2050. بالإضافة إلى أنها سوف تحفظ المساواة والحق في البقاء للبلدان والمجتمعات والثقافات والنظم الإيكولوجية ، وكذلك الحق في تنمية مستدامة وفقا لمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ . ثم يقوم هذا الاتفاق بتفعيل الرؤية المشتركة لمدة 5 سنوات وهي فترة الالتزام التي تمتد من 2013 إلى 2017 ، على أن تليها لاحقا فترات من 5 سنوات للأسس الأربع كلها.

البنية القانونية للاتفاق

ينبغي أن يتكوّن اتفاق كوبنهاغن بشأن تغيّر المناخ من ثلاث أجزاء: تعديل بروتوكول كيوتو وبروتوكول كوبنهاغن الجديد ومجموعة قرارات من قبل الهيئة العليا للاتفاقية وبروتوكولاتها .

ينبغي اعتبار بروتوكول كوبنهاغن وبروتوكول كيوتو المعدّل مجموعة تشمل استجابة المجتمع الدولي لتجنّب التغيّر المناخي الخطير.
ينبغي أن تقوم قرارات الاتفاقية والبروتوكول بإرساء الأساس لاتخاذ الإجراءات الفوريّة والمبكرة اللازمة حتى عام 2012 للتخفيف والتكيّف ، بما في ذلك بعض القرارات التي يجب أن تعتمد في المؤتمر الخامس عشر للأطراف في بروتوكول كوبنهاغن.

ميزانية الكربون العالمية

يجب أن يكون طموح اتفاق ارتفاع المتوسط السنوي لدرجات الحرارة في العالم أقل بكثير من درجتين مئويّتين مقارنة مع مستويات ما قبل العصر الصناعي وذلك لتجنّب تغيّر المناخ الكارثي .

يجب أن يبقى العالم ضمن الحد الأقصى لميزانية الكربون التي لا يمكن تجاوز ها أو الاقتراض منها في المستقبل.
وهي تمثّل الكميّة الإجماليّة للغازات الدفيئة التي بامكان هذا الكوكب احتمالها قبل أن يصبح عرضة لعدم الاستقرار.

يجب أن لا تتعدّى ميزانية الكربون العالمية السنوية في عام 2020 من جميع مصادر الغازات الدفيئة 36.1 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون وغيرها من انبعاثات الالغازات الدفيئة، وهي تعادل تقريبا مستويات عام 1990 ويجب خفضها إلى 7.2 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون وغيرها من انبعاثات الغازات الدفيئة في عام 2050 ، أي بنسبة 80 ٪ عن مستويات عام 1990. من أجل وضع العالم بسرعة على مسار خفض الإنبعاثات الّذي يمكنه تحقيق ذلك ، يجب اعادة الإنبعاثات العالمية إلى مستويات عام 1990 بحلول عام 2020.

لتكون معدّلات الخفض السنوية بين عامي 2010 و 2050 قابلة للتحقيق، تحتاج انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية الاجمالية إلى بلوغ حدّها الأقصى في فترة الالتزام بين 2013–2017 وإلى التراجع بعد ذلك. وستكون مسارات الإنبعاثات المادية على الشكل التالي:
• يجب أن تنخفض انبعاثات الوقود الأحفوري والغازات الدفيئة الناتجة عن النشاط الصناعي في البلدان الصناعية عن المستويات الحالية على وجه السرعة و أن تلغى تدريجيا بشكل كامل تقريبا بحلول عام 2050 ،
• يجب خفض الإنبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في العالم بما لا يقلّ عن 75 ٪ أو أكثر بحلول عام 2020 ،

• يجب أن تبلغ انبعاثات الوقود الأحفوري والغازات الدفيئة الناتجة عن النشاط الصناعي في البلدان النامية حدّها الأقصى قبل عام 2020 وأن تتواجع بعد ذلك ، وهذا ما يؤكّد الحاجة إلى توفير مستويات عالية من الدعم الملزم من قبل البلدان الصناعية.

المسؤولية التاريخية

يجب على البلدان كافة أن تساهم في منع التغيّر المناخي الخطير. غير أن القسم الأكبر من مسؤولية البقاء ضمن ميزانية الكربون يقع على عاتق البلدان الصناعية والتي تلتزمهم بالحد من الإنبعاثات في الداخل بينما تقوم بتمكين ودعم البلدان النامية على تحقيق نمو منخفض الكربون.

وبالنظر إلى أن ما تبقى من الغلاف الجوي قد تقلّص نتيجة الإفراط في استخدام أنواع الوقود الأحفوري من جانب البلدان الصناعية حتى الآن ، فإن هذه البلدان بحاجة إلى توفير الدعم المالي والتكنولوجي وبناء القدرات التي يمكن رصدها وقياسها لضمان أن يكون للبلدان النامية وسيلة للبقاء ضمن ميزانية الكربون المقيّدة والبدء بمعالجة أوجه عدم المساواة التاريخية.

لتحقيق التخفيضات اللازمة في الإنبعاثات ، على البلدان النامية الأكثر تقدما أيضا أن تقوم باتخاذ الاجراءات. لذلك يحدد الاتفاق مسؤولياتها المشتركة ولكن المتباينة و يعطي تفاصيل عن الدعم الذي يجب تقديمه.

كما ينبغي على البلدان الصناعية الجديدة مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية أن تلتزم بأهداف ملزمة وفقا لمبدأ الاتفاقية المتعلّق بالمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل دولة. ويجب التفاوض على المعايير لتحديد البلدان الصناعية الجديدة في كوبنهاغن.

III- البنود والالتزامات الرئيسية

يحدّد اتفاق كوبنهاغن بشأن تغيّر المناخ الأهداف والمسؤوليات في البلدان الصناعية والبلدان النامية. كما يقترح ترتيبات جديدة مؤسسية ومتعلّقة بالحكم في إطار الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ.

البلدان الصناعية

لدى الدول الصناعية واجب مزدوج بموجب الاتفاق وهو يتمثّل بالمسؤولية في الحفاظ على العالم ضمن حدود ميزانية الكربون العالمية وضمان التكيّف مع آثار تغيّر المناخ للفئات الأكثر ضعفا. ويتّخذ هذا الواجب الملزم المزدوج شكل خفض الإنبعاثات فضلا عن توفير الدعم للبلدان النامية.

ينبغي لهذه الدول ، كمجموعة ، أن تلتزم مسار انبعاثات يضمّ أهدافا لانبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن النشاط الصناعي بحوالي 40 ٪ على الأقل دون مستويات عام 1990 بحلول عام 2020 و 95 ٪ على الأقل دون مستويات عام 1990 لعام 2050. وهذا يعني أن مجمل انبعاثات الكربون لن يزيد على 11.7 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون وغيرها من انبعاثات الغازات الدفيئة في عام 2020 وما لا يزيد على 1.0 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون وغيرها من انبعاثات الغازات الدفيئة في عام 2050. كما ينبغي ادراج الإنبعاثات الناجمة عن النقل البحري والطيران في أهدافها لتخفيض الإنبعاثات.

وسوف يتطلّب هذا تحوّلا سريعًا من نموذج نمو اقتصادي مرتفع الكربون إلى نموذج تنمية مستدامة خال من الكربون. من أجل وضع السياسات والمؤسسات اللازمة لهذا التحوّل ، على كل دولة صناعية إعداد خطة عمل لتقليص نبعاثات الكربون إلى الصفر (Zero Carbon Action Plan – ZCAP).

من شأن هذه الخطط أن توضح كيفية تقييد كل دولة بإلتزاماتها ورسم مسار الإنبعاثات في الهول بالتماشي مع الهدف العالمي في عام 2050 وتحديد الإجراءات التي من شأنها ضمان أن تتقييد بهدفها الملزم قانونا في الأجل القصير والبقاء ضمن ميزانية الكربون الصناعية في المدى الطويل. ومن شأنها أيضا أن توضح إقتراحات الدول للوفاء بإلتزاماتها في الدعم المالي والتكنولوجي وبناء القدرات ، بما فيها نصيبها من التمويل السنوي الذي يبلغ 160 مليار دولار (115 مليار يورو).

سيتم تقديم الخطط إلى مرفق كوبنهاغن بشأن المناخ الذي أنشئ حديثا والذي سيقوم بتقييمها (CCF ، أنظر أدناه) لضمان تماشيها مع الالتزامات. وسيكون لمرفق كوبنهاغن بشأن المناخ السلطة للتوصية بإتّخاذ إجراءات إضافية ووضع عقوبات في حال عدم الالتزام.

من أجل ضمان تقييد الدول الصناعية بتخفيض انبعاثاتها وبإلتزاماتها بالدعم ، سواء في مجال خفض الإنبعاثات أو الدعم ، يجب أن تخضع البلدان الصناعية لنظام امتثال أكثر صرامة ، بما في ذلك الغرامات المالية وآليات الإنذار المبكر.

البلدان النامية

ينبغي أن تهدف الاجراءات في البلدان النامية إلى تحقيق تخفيضات الإنبعاثات المطلوبة للبقاء ضمن ميزانية الكربون العالمية ممّا يؤدي في الوقت نفسه إلى القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وضمان الحق في التنمية المستدامة الشاملة. ومن شأن مجموعة البلدان النامية وضع هدف لخفض الإنبعاثات للسعي إليه في إطار مفهوم ميزانية الكربون العالمية.

على البلدان النامية ، كمجموعة ، أن تحدّ من زيادة انبعاثاتها من خلال إجراءات التخفيف المناسبة على الصعيد الوطني (NAMAs) بدعم من البلدان الصناعية. وينبغي أن تقوم البلدان النامية المتقدمة بإدراج إجراءات التخفيف المناسبة على الصعيد الوطني في خطط عمل لتخفيض انبعاثات الكربون (LCAPs) ، الأمر الذي من شأنه أن يوجّه خطة البلاد نحو اقتصاد منخفض الكربون في الأجل البعيد. وينبغي أن تظهر هذه الخطط متطلبات الدعم المالي والتكنولوجي وبناء القدرات من البلدان الصناعية لتلبية أهداف البلدان النامية على المدى البعيد .

مع الأخذ بالاعتبار الظروف الوطنية ، من المرجّح أن تشمل هذه الإجراءات السياسات والتدابير وربما الاتفاقات القطاعية. وينبغي وضع عملية لتتناسب مع احتياجات البلدان النامية مع الدعم الذي ستقدّمه الدول الصناعية. فتدخل عندئذ الإجراءات والدعم المتّفق عليها سجلّ الإجراءات والدعم. كما يجب ادراج نظام فعّال لقياس هذه الإجراءات وتقديم التقارير والتحقّق منها.

كما ينبغي أن تتناول الخطط معظم القطاعات الملوثة في البلد وكذلك مسائل إزالة الغابات والنقل والبيئة المبنية وغيرها. وينبغي للبلدان الصناعية أن تخصّص قدرا كبيرا من الأموال لتغطية التكاليف الكاملة لإعداد هذه الخطط فورا في عام 2010.

كما يجب تشجيع البلدان النامية الأقل تقدما على تقديم الخطط والإجراءات على أساس قدرات كل منها، وينبغي توفير الدعم اللازم لها. ويشمل ذلك أقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة التي لا تساهم بدرجة كبيرة في الإنبعاثات العالمية، ولكنها قد أظهرت أنها سبّاقة في الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون .

المؤسسات

سيتطلّب ضمان تنفيذ التزامات البلدان الصناعية وتنفيذ اجراءات التكيّف والتخفيف في البلدان النامية وجود مؤسسة جديدة. ولا يمكن تحقيق هذا الأمر من قبل مجموعة مجزأة من المؤسسات القائمة. كما ستقوم المؤسسة الجديدة بالاشراف على هدف تطوير التكنولوجيا لضمان انتشار ونقل التكنولوجيات الملائمة للمناخ المتاحة حاليا وكذلك لتشجيع تطوير الجيل المقبل من التكنولوجيات.

سيكون مرفق كوبنهاغن الجديد بشأن المناخ بمثابة آلية محسّنة للتمويل والتكنولوجيا تستفيد من خبرات المؤسسات القائمة. كما ينبغي أن يعكس هيكلية ديمقراطية لصنع القرار مع تمثيل إقليمي متوازن وعادل، وضمان تمثيل كبير من البلدان النامية ، فضلا عن تمثيل رسمي من الجهات المعنية.

سوف يعمل مرفق كوبنهاغن بشأن المناخ تحت إشراف وسلطة الهيئة العليا لبروتوكول كوبنهاغن (CMCP) ويتألف من:

- لجنة تنفيذية وأربع مجالس (التكيّف والتخفيف وخفض الإنبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها والتكنولوجيا) مع سلطة اتخاذ القرارات المشتركة
- عدد من الفرق التقنية التي تقدّم الدعم للمجالس الأربع
- الأمانة العامة وأمين واحد أو أكثر أو أمين صندوق ، من دون سلطة صنع القرار
- لجنة المراجعة والتقارير التي تضمّ مختلف مهام التقارير والرصد والمراجعة والتقييم والتحقق في بروتوكول كوبنهاغن

إطار اجراءات التكيّف

يجب أن يتضمّن اتفاق كوبنهاغن إطارا عالميا لاجراءات التكيّف من أجل تعزيز الأنشطة الدولية لتيسير تخطيط التكيّف وتنفيذه وتبادل المعرفة والخبرات بين جميع الأطراف.

ينبغي أن يوفّر الإطار وصولا سهلا ومباشرا لدعم أضعف المجتمعات والشعوب والبلدان. كما يجب أن يضمن أقصى قدر من المشاركة والاشراف على الصعيد الوطني والمحلي والمجتمع المحلي على جميع جوانب تخطيط التكيّف وتنفيذه. وينبغي أيضا أن يشجّع نهجًا متكاملا من شأنه تعزيز قدرة الفقراء على مواجهة تغيّر المناخ ، ولا سيما النساء والأطفال والسكان الأصليين والأكثر تضررا. من شأن الرصد والتقييم المناسبين وبناء الخبرات الداخلية في البلدان ضمان فعاليّة تخطيط التكيّف وتنفيذه.

على وجه الخصوص ، من شأن إطار اجراءات التكيّف

- توفير تمويل واسع وضخم في شكل منح على دفعات دورية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة والدول الأفريقية المعرّضة للفيضانات والجفاف والتصحّر ، والبلدان الأخرى الفقيرة والضعيفة للغاية، من أجل تخطيط وتنفيذ التكيّف، بالنسبة إلى الاحتياجات العاجلة والفوريّة وكذلك التكيّف

الاستباقي على المدى الطويل. سترتستند هذه الدفعات إلى الشفافية والمشاركة في آليات التنسيق القطرية (ICM – In-country Coordinating Mechanisms) وتحديث التخطيط وتقييم التنفيذ.

- وضع آلية التأمين ضد مخاطر المناخ لتغطية الخسائر الناجمة عن التأثيرات المهمة مثل الأعاصير المدارية وتسهيل خطط التأمين مثل التأمين الصغير.
- إنشاء عملية لوضع الوسائل اللازمة للتعويض واعادة التأهيل لمعالجة تأثيرات تغيّر المناخ البطيئة الظهور مثل ارتفاع مستوى سطح البحر وغيرها من الآثار التي لا يمكن التعامل معها من خلال التكيّف الاستباقي أو التأمين.

سيتم تمويل إطار اجراءات التكيّف في الدرجة الأولى من خلال مجلس التكيّف في مرفق كوبنهاغن بشأن المناخ.

التعاون في مجال التكنولوجيا

تبرز الحاجة إلى ثورة عالمية في مجال التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي لتسريع وتيرة الابتكار وزيادة نطاق الشرح والنشر وضمان وصول جميع البلدان إلى تكنولوجيات ميسورة ملائمة للمناخ.

لتحقيق هذه الثورة في الحجم والسرعة المطلوبين ، يجب اتباع نهج جديد يفوّض الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ وضع مجموعة من برامج العمل الخاصة بالتكنولوجيا والعمل في الوقت عينه على المبادرات الثنائية الأطراف ومبادرات القطاع الخاص. ولذلك يجب على مرفق كوبنهاغن بشأن المناخ ومجلس التكنولوجيا التابع له تنسيق تنفيذ آلية للتكنولوجيا قوية وموضوعية والاستفادة من مجموعة من الأنشطة في هذا المجال.

إن تحديد هدف تطوير التكنولوجيا يساعد على توجيه ونقل برامج العمل الخاصة بالتكنولوجيا وينبغي أن يشمل ما يلي:

- زيادة التمويل من أجل البحوث والتطوير والشرح المتّصلة بالتخفيف والتكيّف إلى ما لا يقلّ عن ضعف المستويات الحالية بحلول عام 2012 وأربع مرات المستويات الحالية بحلول عام 2020، مع التركيز بشكل رئيسي على المبادرات التعاونية الثنائية والمتعددة الأطراف
- الحصول على معدل عالمي لا يقل عن ثلثي الطلب على الطاقة الأولية في العالم من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2050 ، مع هدف منتصف المدة بتحقيق ما لا يقل عن 20 ٪ بحلول عام 2020
- تحسين متوسط كثافة الطاقة للاقتصاد العالمي بنسبة تصل إلى 2.5 ٪ سنويا حتى عام 2050
- تأمين الحصول على خدمات الطاقة الحديثة لجميع السكّان بحلول عام 2025، دون وضعهم في مسار للتنمية أكثر كثافة في انبعاثات الغازات الدفيئة.

التمويل

سيحتاج تنفيذ اتفاق كوبنهاغن بشأن تغيّر المناخ موارد مالية كبيرة. و على هذه الموارد أن تكون جديدة وإضافية. وينبغي أن يمرّ جزء كبير منها عبر مرفق كوبنهاغن بشأن المناخ ويجب استخدامها، لا سيما في ما يتعلّق بالتخفيف ، لتحفيز الاستثمار الخاص.

سوف تستخدم الموارد المالية للتخفيف والتعاون التكنولوجي والابتكار والتكيّف في البلدان النامية ، فضلا عن حماية الغابات. على البلدان الصناعية توفير 160 مليار دولار أمريكي على الأقل في السنة للفترة بين 2013–2017 ، مع تحمّل كل بلد مسؤولية قسم من هذا المبلغ كجزء من الواجب الوطني الملزم للفترة نفسها. سيتم قياس هذه الإلتزامات وتقديم التقارير والتحقق منها من خلال الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ.

سيتم تأمين المصدر الرئيسي للدخل من خلال المزايدة على 10 ٪ تقريبا من مخصّصات انبعاثات الدول الصناعية مع تأمين المزيد من التمويل من خلال الضرائب الدولية المفروضة على قطاع الطيران و القطاع البحري ، مع احتمال توفير جزء من التمويل من خلال المزايدة الوطنية وفقا لمجموعة من المعايير المتفق عليها في الإتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ. كما يمكن تأمين حصة محدودة عبر وسائل أخرى إذا كانت تفي بالمعايير.

يجب أن تودع الغالبية العظمى من الـ 160 مليار دولار أمريكي في السنة في مرفق كوبنهاغن بشأن المناخ وأن توزّع من قبل المجالس الأربع على النحو التالي:

- 56 مليار دولار أمريكي في السنة لأنشطة التكيّف
- ما يزيد عن 7 مليارات دولار أمريكي في السنة لآلية تأمين متعددة الأطراف
- 42 مليار دولار أمريكي في السنة لخفض الإنبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها
- 55 مليار دولار أميركي في السنة للتخفيف ونشر التكنولوجيا.

الحد من إزالة الغابات

بما أن تدمير الغابات يساهم بما يقرب من 20 ٪ من الإنبعاثات العالمية ، لا بد من ادراج الاجراءات للحد من الإنبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات كجزء من اتفاق كوبنهاغن. ويجب أن يتم ذلك بطريقة تعزّز حماية التنوع البيولوجي وتحترم حقوق المجتمعات المحلية والسكان الأصليين. وعلى البلدان أن تلتزم بخفض الإنبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات إلى 1 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون وغيرها من انبعاثات الغازات الدفيئة أو أقل تقريبا بحلول عام 2020 أو 75 ٪ على الأقل ما دون مستويات انبعاثات عام 1990 ، وذلك بهدف القضاء على جميع الإنبعاثات التي يتسبب فيها الانسان في الغابات تقريبا بحلول عام 2030.

يجب إنشاء آلية لخفض الإنبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها يشرف عليها مجلس خفض الإنبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها. وينبغي على البلدان النامية وضع خطط عمل وطنية حول خفض الإنبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها والحصول على الدعم المالي لـ:

أ – خفض الإنبعاثات على الصعيد الوطني وفقا لأساس علميّ دقيق

ب – تنفيذ واحراز تقدّم مهم نحو تحقيق الأهداف المحددة في خطط العمل الوطنية حول خفض الإنبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، بما في ذلك منع الزيادة في الإنبعاثات المستقبلية في البلدان ذات المعادلات المنخفضة تاريخيًّا ولكن الغابات فيها معرّضة لخطر كبير

ت – الجهود المبذولة في بناء القدرات الآن وحتى عام 2012 وما بعده، لقياس ورصد وتقديم التقارير والتحقق من التخفيضات في انبعاثات الغازات الدفيئة، أو على أساس انتقالي، المناطق التي أزيلت منها الغابات والمناطق التي تشهد تدهورا في الغابات.

الصكوك في سوق الكربون

تحتاج آلية التنمية النظيفة (CDM) إلى إعادة هيكلة أساسية لتخدم التنمية المستدامة بشكل أفضل وعلى الأنشطة أن تقتصر على أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى التي لديها قدرة قليلة على اتخاذ الاجراءات.

يجب خلق آليات جديدة لسوق الكربون توفّر الحوافز في تخطيط التنمية الطويلة الأجل والمنخفضة الكربون على أساس قطاعي أو على نطاق الاقتصاد الواسع للبلدان النامية المتقدمة.

للمزيد من المعلومات الإتصال ب:

مؤسسة ديفيدسوزوكي

كندا

هاتف: 4228 – 732 – 604 فاكس: 0752 – 732 – 604

الموقع الإلكترونيّ: www.davidsuzuki.org

جيرمان واتش

ألمانيا

هاتف: 0-228/60492 (0) 49+ فاكس: 19-228/60492 (0) 49+

الموقع الإلكترونيّ: www.germanwatch.org البريد الإلكترونيّ: info@germanwatch.org

غرينبيس

هولندا

هاتف: 2000 718 20 (0) 31+ فاكس: 2002 718 20 (0) 31+

الموقع إلكترونيّ: www.greenpeace.org

إندي أكت – رابطة الناشطين المستقلين

لبنان

هاتف: 447192-1-961+ فاكس: 447192-1-961+

الموقع الإلكترونيّ: www.indyact.org البريد الإلكترونيّ: climate@indyact.org

عنوان: رميّل، شارع النهر، بناية جعارة، الطابق الرابع البريد: 14-5472، بيروت، لبنان

مركز أوكرانيا الوطنيّ للإكولوجيا

أوكرانيا

هاتف: 60 62 238 (044) 38+

الموقع الإلكترونيّ: www.necu.org.ua

الصندوق العالميّ للحياة البريّة

سويسرا

هاتف: 9111 364 (22) 41+ فاكس: 5358 364 (22) 41+

الموقع الإلكترونيّ: www.panada.org